

حكومة، مما تقدم نوضح الآتي:

ولا" - ان قبول المبادرات والتبرعات المقدمة الى المحافظة ومديريات الأجهزة المحلية التابعة لها من صلاحية مجلس المحافظة مع ضرورة التقيد بأحكام القوانين والأنظمة النافذة وبيان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٧/٥/١٥/٢٠٢١/٨/١٢ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ والكتاب رقم ١٤٧٨٨/١١/٣٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ بشأن الإجراءات الواجب اتباعها وضرورة إبلاغ وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة المالية بجميع المبادرات والتبرعات لاسيما التي تعد من إيرادات الموازنة العامة للدولة منوهين الى ضرورة الفصل بين المبادرات والتبرعات المقدمة الى الأمانة العامة للمحافظة والتي تعد من إيرادات الموازنة المستقلة وباقى المبادرات والتبرعات الأخرى المقدمة للمحافظة.

"ثانياً" - ان قبول المبادرات والتبرعات المقدمة الى الوحدات الإدارية (مدن وبلدان وبلديات) من صلاحية مجلس المحلي للوحدة الإدارية ذات العلاقة بعد موافقتنا ووفق القوانين والأنظمة النافذة على أن يتم التقيد بالكتاب رقم ٥٥٥/١٠/١٧١٠ تاريخ ٢٠٢١/٩/٨ وأبلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٦٧/٥/١٥/٢٠٢١/٨/١٢ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ وكذاها رقم ١٤٧٨٨/١١/٣٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ بجهة إعلام وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة المالية بجميع المبادرات والتبرعات المذكورة.

يرجى الاطلاع والإيعاز لمن يلزم للتقييد بمضمونه وبكلة القوانين والأنظمة النافذة والبلاغات الصادرة والأنظمة لهذا الموضوع.

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس حسن مخلوف

الأمانة العامة لمحافظة حمص

مديرية الشؤون المالية ومحاسبة

الرقم: ٢٠٢٢/١٧٥/٥

٢٠٢٢/١١/٥

الى كافة الأجهزة المرتبطة والوحدات الإدارية

للاطلاع والتقييد بمضمونه اصولاً

للحصول على موافقته السيد مدير إدارة البلدة محافظ حمص
على تفعيل الترتيبات ثم عرضها على رئيس مجلس الأمانة
المهندس نمير حبيب مخلوف
بالتفويض أمن عام المحافظة تمهيداً

صورة الى

عضو المكتب التنفيذي المنعقد

مديرية المالية ومحاسبة / دائرة الميزانية

محاسب الإداري - محاسب المستشار

المصنف

٤٥٦٨
الرقم: ١/٣/٢٠٢٢
التاريخ: ٢٢-١٣-٢٠٢٢



السيد مصطفى ابراهيم و المختار
المطران دالمند عثمان

محافظ خصم
المهندس نمير حبيب مخلوفي

موالي

السيد محافظ

إشارة إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٨٤٤٦ تاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٢ المتضمن موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على تفويضنا بقبول المحن والهبات والتبرعات المقدمة للوحدات الإدارية.

والى بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٢٧/١٢/٢٠٢١ (المرفق صورة عنه) المتضمن الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة لموضوع الهبات والتبرعات وضرورة اعلام وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بجميع الهبات والتبرعات التي تعد من إيرادات الموازنة العامة للدولة بموجب كتاب رسمي يتضمن (الكمية والنوع والقيمة التقديرية أو الشعلة بالليرة السورية أو بالتقدير الأجنبي والجهة الواهبة ونوع المبنة وتاريخ ورودها).

والى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٠٥٥٥ تاريخ ٢٠٢١/٩/٨ (المرفق صورة عنه) المتضمن اعلامنا بان الهبات والاعنانات المقدمة للوحدات الإدارية مستثناة من الفقرة الثانية من البلاغ رقم ١٥/٢٧/١٢/٢٠٢١ وتتضمن عمليات التقييد والاتفاق فيها لأنظمتها المالية الخاصة، إلا أنها غير مستثنية وفق البلاغ من عملية الاعلام نظراً لارتباط ذلك بنظم الإحصاءات المستخدمة.

والى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٤٧٨٨ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ المتضمن موافقة الجهاز المركزي للرقابة المالية بكافة المحن أو الإعانات أو الهبات أو السلف التي حصلت عليها الوزارات والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها مع الوثائق اللازمة ليتمكن من تدقيقها وفق ما هو محدد بقانون الجهاز المركزي للرقابة المالية.

والى الكتب الواردة اليها من بعض المحافظات بشأن الموافقة على قبول بعض الهبات والتبرعات المقدمة الى المحافظة والجهات التابعة لها.

لين مايلي:

- ١ نصت الفقرة ٤/١ من المادة ٣٣ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧/١ لعام ٢٠١١ بان يتولى مجلس المحافظة قبول المحن والهبات والتبرعات وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.
- ٢ نصت المادة ٣٩ من القانون المالي للوحدات الإدارية رقم ٣٧/٢٠٢١ بان تقبل الجهات أو الوصايات أو التبرعات أو المساعدات من قبل المجلس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ووفق القوانين والأنظمة النافذة وقد عرف القانون بمادته الأولى المجلس المحلي للوحدة الإدارية (المدينة أو البلدة أو البلدية).
- ٣ تضمنت المادة ٧ من قانون الموازنة المستقلة رقم ٣٥/٢٠٠٧ بانه من إيرادات الموازنة المستقلة المصدر الأخرى من تبرعات وهبات ووصايات التي تقبل وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

دعا ما تقدم نوضح الآتي:

أولاً" - ان قبول المبادىء والتصريحات المقدمة الى المحافظة ومديريات الأجهزة المحلية التابعة لها من صلاحية مجلس المحافظة مع ضرورة التقيد بـأحكام القوانين والأنظمة النافذة وبلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٧/١٥/٢٠٢١/١٢ ب تاريخ ٢٠٢١/٨/١٢ والكتاب رقم ١٤٧٨٨/١١/٣٠ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ بشأن الإجراءات الواجب اتباعها وضرورة إبلاغ وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة المالية بجميع المبادىء والتصريحات لاسيما التي تعد من إيرادات الموازنة العامة للدولة منوهين الى ضرورة الفصل بين المبادىء والتصريحات المقدمة الى الأمانة العامة للمحافظة والتي تعد من إيرادات الموازنة المستقلة وباقى المبادىء والتصريحات الأخرى المقدمة للمحافظة.

ثانياً - ان قبول المبادت والتبرعات المتقدمة الى الوحدات الإدارية (مدن وبلدان وبلديات) من صلاحية المجلس المحلي للوحدة الإدارية ذات العلاقة بعد موافقتها ووفق القوانين والأنظمة النافذة على أن يتم التقييد بالكتاب رقم ١٤٠٥٥٥ تاریخ ٢١/٩/٨ وبلغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٢٧/١٥ ب تاريخ ٢٠٢١/٨/١٢ وكتاباً رقم ١٤٧٨٨ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣ بجهة إعلام وزارة المالية وجهة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة المالية بجميع المبادت والتبرعات المذكورة.

يرجى الاطلاع واليعرّاف لمن يلزم للتقيد بمضمونه وبكافّة القوانيين والأنظمة النافذة والبلاغات الصادرة والناشرة لهذا الموضوع.

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس حسين مخلوف

9

المرفقات: صورة عن البلاغ رقم ٢٧ والكتابين رقم ١٠٥٥٥ ورقم ١٤٧٨٨ /١١

- رئاسة مجلس الوزراء
 - وزارة المالية
 - هيئة التخطيط والتعاون الدولي
 - الجهاز المركزي للرقابة المالية
 - السيد معاون الوزير لشؤون المجالس المحلية
 - م. المالية / مالية المحافظات - مالية الوحدات - صادرة /
 - م. الثانوية - ادراة اتصال وارع المنشآت
 - م. المجالس المحلية
 - م. التخطيط والتعاون الدولي م. د. الموسى
 - المصنف.

H.doc - معاشر ۲۲/۰۶/۲۰ - عانت - تبریل نکس و مالات سنا، Share Finance

هاتف: ٠٩٦٣ ١١ ٣١٤ ٥٧٠٠ ١/٢/٣/٤/٥

فاكس الديوان العام: +963 11 214 5731/2

Email: LDSC@mlac-sy.org

شارع ١٧ نisan / كفر سوسة